القاهرة فى : ٢٠٢٣/٠٢/١٣

السادة / البورصة المصرية - قطاع الإفصاح

البورصة المصرية

تحية طيبة ...وبعـــد ،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه رد الشركة على تقرير مراقب الحسابات بالجهاز المركزى للمحاســبات عن الفحص المحـدود للقوائم الماليـة عن الفترة الماليـة المنتهيـة فى ٢٠٢٢/٩/٣٠.

وتفضلـــــوا بقبول وافر التحية ،،،

مدير عام الموازنة
ومسئول العلاقات مع المستثمرين

محاسب / محسن محمد عمر النادى

القاهرة فى : ٢٠٢٣/٠٢/١٣

السيد الأستاذ المحاسب/ وكيل الوزارة

مدير إدارة مراقبة حسابات الأدوية

الجهاز المركزي للمحاسبات

تحية طيبة... وبعد،،،

نتشـــرف نرفق لســـيادتكم طيه الرد على تقرير مراقب الحســـابات بالجهاز المركزى للمحاســـبات رقم (٨٦٥) عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة العربية للادوية عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢٢/٩/٣٠.

وإنا لشاكرين لسيادتكم تعاونكم معنا،،،

وتفضلـــوا سيادتكم بقبـــول وافـــر الاحتـــرام،،،

الرئيس التنفيذى

(د/ تامر محمد أحمد الحسينى)

الرد على تقرير
الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة العربية للأدوية
والصناعات الكيماوية عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠

أساس إبداء استنتاج متحفظ :-

الملاحظة

بلغ رصيد مشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ١٠٩ مليون جنيه وقد تبين ما يلي :-

- مازالت ملاحظاتنا قائمه بشأن وجود مخالفات شابت بعض عقود المشروعات وكذا قصور في تنفيذ أعمال بعض المشروعات بالشركة وعدم الانتهاء منها حتى تاريخه مما له الأثر علي ضياع الفرصة البديلة وأموال الشركة وكذا تكبد الشركة لزيادة في فروق أسعار العملة نظرا لزيادة الأسعار بناء علي طلب المقاولين وطول فترات تنفيذ المشروع وكذا زيادة نسبه الإشراف علي المشروعات وذلك كما يلي :-

١. بالنسبة لمشروع شركه بروتيكشن للمقاولات لتطوير خطي الأشربة لم يتم تنفيذ أعمال سوي نسبه ٧,٤١٪ بنحو ٥,٤٤ مليون جنيه من إجمالي قيمة العملية بعد الزيادة البالغة بنحو٧٣,٥ مليون جنيه وذلك منذ تاريخ التعاقد في ٢٠٢١/٤ وسداد دفعه مقدمه بمبلغ ٨,٢ مليون جنيه تحت حساب عمليه تطوير الأشربة

وجدير بالذكر انه حتى تاريخه لم يتم الانتهاء من فتح الاعتماد الخاص بباقي قيمه خطي الأشربة والبالغ قيمته ٢٥٣٨٧٥٠ يورو تمثل ٧٥٪ من قيمه أمر الشراء وذلك بما يعادل ٥٢ مليون جنيه تم تحويلها من حساب الشركة إلي شركه الجمهورية في ٢٠٢٢/٥ وذلك بالرغم من وجود عده استعجالات من شركه الجمهورية لبنك الكويت الوطني لسرعه التواصل مع البنك المركزي لفتح الاعتماد .

٢. بلغ المنصرف كأتعاب للاستشاري الهندسي المشرف علي مشروع عمليه تطوير الاشربه مبلغ ١,١مليون جنيه بعد الضريبة من اجمالي اتعاب نحو ١,٩ مليون جنيه نتيجه زيادة الأسعار وزياده إجمالي العمليه وبما يمثل ٥٨٪ بينما الأعمال المنفذة طبقا لمستخلصات المقاول حتي ٢٠٢٢/٩ نحو ٥,١٩ مليون جنيه يستحق عنها أتعاب طبقا للتعاقد بنسبه ٢٪ بنحو ١٠٤ الف جنيه فقط وبالتالي تم صرف مبالغ دون وجه حق عن أعمال لم تنفذ

وجدير بالذكر ان ما ورد برد الشركه علي تقريرنا السابق في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ان أعمال تنفيذ تطوير الاشربه شملت اعمال تحضيريه هامه جدا ولا يقدم عنها مستخلصات لا يتفق مع قرار مجلس الاداره وهو ان يتم الصرف علي الإشراف فقط بنسبه ٢٪ من الأعمال المنفذة كما ان مبلغ الـ ٣٠٠ الف جنيه الوارد بالعقد يمثل قيامه بالأعمال التكميلية بشكل مقطوع ، مما يتضح معه ان المبالغ المنصرفه بالزياده عن النسبه المذكوره المشار اليها بالعقد صرفت دون وجه حق

٣. بالنسبه لمشروع عمليه تطوير مخزن الخامات والتي يتم تنفيذها من قبل شركه الفتح للمقاولات والاعمال الهندسيه منذ ٢٠٢١/١٢ لم يتم تنفيذ سوي نسبه ٣٨,٣٨٪ من اجمال قيمه العمليه والبالغه بعد اجمالي الزياده في اسعار الخامات وزياده في بعض الاعمال بنحو ٢٣,٣٦ مليون جنيه و (دون خصم قيمه كابل الكهرباء القديم) طبقا لما ورد بمحضر مجلس اداره الشركه رقم ٤٣١ في ٢٠٢٢/٩/١٧ وبناء

علي المذكره المعروضه من رئيس قطاع المخازن والمشتريات والمستشار القانوني علي مجلس الاداره بالخطأ بينما صحتها مبلغ نحو ٢٢,٩٢ مليون جنيه (بعد خصم قيمه كابل الكهرباء القديم والبالغ نحو ٤٤١ الف جنيه)طبقا لخطاب الفتح في ٢٠٢٢/٨/٢٧ واجمالي مقايسه الاعمال النهائيه من شركه الفتح في ٢٠٢٢/١١/١٧.

وجدير بالذكر قيام الشركة باستيراد بعض المستلزمات والخامات لشركة الفتح وفتح اعتماد مستندي بالدولار لصالحها بأزيد من ما تم سداده من شركة الفتح بنحو ٤٥٩ الف جنيه وقد تبين قبول الشركة بسداد قيمة تلك المستلزمات بالجنيه المصري بنحو ٢,٢١٧ مليون جنيه من شركة الفتح بما يعادل ١٤١ الف دولار وقت السداد في ٢٠٢٢/٢ بينما تم فتح الاعتماد المستندي في ٢٠٢٢/٧ بنحو ٢,٦٧٦ مليون جنيه .

٤. لم يتم الانتهاء من مشروع E.R.P المبرم مع الشركه القابضه حتي تاريخه البالغ قيمته نحو ١١,٢ مليون جنيه بالرغم من سداد نحو ٤,٦٦ مليون جنيه للشركه القابضه وبنسبه سداد ٤١,٦٪ من قيمه التعاقد ولم نقف علي نسبه انجازه او تقرير الاستشاري .

يتعين اتخاذ اللازم و العمل علي سرعه تنفيذ المشروعات المشار اليها والانتهاء منها مع ضروره الزام المقاولين علي تنفيذ بنود العقود المبرمة معهم حفاظا علي حقوق واموال الشركه في ظل الزياده المستمره في الاسعار مع العمل علي رد المبالغ المنصرفه للاستشاري المشار اليها بدون وجه حق والرجوع علي شركة الفتح بفرق العملة المشار اليها وضرورة تقنين الخدمات المقدمة من الشركة لفتح الاعتمادات للمقاولون بما يعود بالمنفعة علي الشركة .

رد الشركة

- بالنسبة لأعمال تطوير قسم الأشربة القائم بتنفيذه شركة بروتيكشن يرجع تأخر انجاز الأعمال إلى تأخر إنهاء إجراءات استخراج رخصة الهدم ثم رخصة البناء مما أدى إلى البطء في انجاز الأعمال
- جاري العمل على التنسيق بين إنهاء أعمال التطوير بالتزامن مع شحن خطي الأشربة بمشتملاتهما حيث انه من المخطط الانتهاء من مشروع تطوير قسم الأشربة بالتوازي مع إجراءات استيراد خطي أشربة بمشتملاتهما من ألمانيا وهو ما لم يتم الانتهاء منه لظروف إنهاء إجراءات فتح الاعتماد المستندي المتوقفة منذ ٢٠٢٢/٥/١٥ لعدم الحصول على موافقة البنك المركزي وحتى تاريخه رغم قيام شركة الجمهورية بمخاطبة السيد الدكتور / محافظ البنك المركزي وقيام الشركة العربية بمخاطبة الشركة القابضة للأدوية للتدخل لدى البنك المركزي وقامت قيادات الشركة القابضة متمثلة في السيد الدكتور / العضو المنتدب التنفيذي والسيد الدكتور / العضو المنتدب للشئون المالية والاستثمار بإجراء مقابلة مع نائب محافظ البنك المركزي الذي وعد بإنهاء موضوع الموافقة على فتح الاعتماد وهو ما لم يتم حتى تاريخه وهي ظروف خارجة عن إرادة الشركة
- بالنسبة للدفعة المقدمة تم الاستفادة بها في الحصول على اكبر تخفيض ممكن لزيادة أسعار أعمال التطوير حيث طلبت شركة بروتيكشن زيادة القيمة من ٥٤,٤٣١ مليون جنيه إلى نحو ٨٥,٩١٢ مليون جنيه نتيجة للقرارات السيادية التي نجم عنها زيادة أسعار الموردين بخلاف تحرير سعر صرف الدولار من ١٥,٧ جنيه إلى ١٩,٤٥ جنيه ، وبعد التفاوض تم الاتفاق على زيادة قيمة الأعمال إلى مبلغ ٦٩٩٩٢٢٠٥جنيه وتم موافقة مجلس الإدارة بموجب القرار رقم ٢٠٢٢/٤٣٢/١٢ بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٥ على الزيادة متضمنة الزيادة الواردة على أسعار المناقصة الأصلية وقيمة البنود المستجدة ، وتم الاتفاق

مع مسئولي شركة بروتيكشن على موافاتنا ببرنامج زمني لتنفيذ الأعمال المتبقية بالإضافة لجدول التوريدات بالقيمة والمدة في أسرع وقت

- فور تحريك سعر الصرف مرة أخرى بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٧ إلى ٢٤ جنيه للدولار أخطرتنا شركة بروتيكشن بعدم إمكانية موافاتها بجدول التوريدات لامتناع الشركات الموردة لشركة بروتكشن عن تقديم أسعار أو مواعيد توريد ، وكل تلك الظروف خارجة عن إرادة الشركة
- وجاري إنهاء الاتفاق وتوقيع ملحق عقد بالتعديلات للعمل على سرعة انجاز الأعمال

• بالنسبة للاستشاري الهندسي / خالد غيث مكتب اندستريال فوسترز باعتباره من اكبر استشاريين مصانع الدواء في مصر وعضو اللجنة العليا للتفتيش على مصانع الأدوية بوزارة الصحة ٠

- أعمال تنفيذ تطوير الأشربة شملت أعمال تحضيرية هامة جداً ولا يقدم عنها مستخلصات ولما كانت هذه الأعمال تتم تحت إشراف ورقابة الاستشاري فقد التزم بالتواجد يومياً مع المقاول ومتابعة هذه الأعمال من اليوم الأول للأعمال التحضيرية وبالتالي فانه حرصا على استمرار الأعمال وعلى السلامة الفنية لها وضرورة تواجد الاستشاري تم عرض طلبه على مجلس الإدارة باعتباره السلطة العليا بالشركة وحيث تم عرض مبررات طلب الاستشاري على المجلس الذي اقتنع بالمبررات الموضوعية واتخذ قراره بتقسيم المبلغ المستحق على أشهر التنفيذ ٠
- تم صرف أتعاب الإشراف على التنفيذ لاستشاري المشروع بناء على قرار مجلس الإدارة رقم ٢٠٢١/٤١٥/٣ بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٣١ بموافقة المجلس على تقسيم النسب والمبالغ المستحقة على عدد أشهر التنفيذ اعتبارا من تاريخ استلام الموقع في ٢٠٢١/٨/٣ وتصرف لسيادته بحد أقصى ٦٠٪ من المستحق مع احتفاظ الشركة بنسبة ٤٠٪ من ال ٢٪ تحسبا لإمكانية حدوث تأخير من المقاول ، حيث بلغت نسبة الصرف حتى تاريخه نحو ٥٨٪ من قيمة مقايسة الأعمال المعتمدة بعد الزيادة
- بخصوص مبلغ ال ٣٠٠ الف جنيه : قيمة الاعمال المكملة للاشربة تقسم على عدد اشهر تنفيذ المشروع التعاقدية بالتساوي طبقا لنص الفقرة (ب) من البند السادس بعقد اتفاق المؤرخ ٢٠٢١/٤/١ ، ولذلك تم إضافتها على نسبة ال ٢٪ الخاصة بالإشراف كقيمة مقطوعة دون زيادة
- بالنسبة لمشروع عملية تطوير مخزن الخامات : سيتم عرض مذكرة على مجلس الإدارة لإحاطته بعدم خصم قيمة كابل الكهرباء بالمذكرة المعروضة على المجلس ، علما بأنه تتم المحاسبة على الأعمال المنفذة فعليا
- بخصوص قيام الشركة باستيراد بعض المستلزمات والخامات لشركة الفتح وفتح اعتماد مستندي بالدولار لصالحها بأزيد من ما تم سداده من شركة الفتح بنحو ٤٥٩ ألف جنيه فقد تم مراعاة ذلك عند اعتماد زيادة الأسعار بعدم زيادة أسعار بنود الاستيراد الخاصة بالاعتماد المستندي بالمبلغ الذي تحملته الشركة حيث تم زيادة البند بنسبة ٣,٣٥٪ فقط في حين بلغت نسبة الزيادة لإجمالي الأعمال ١٧,٥٪ طبقا لموافقة مجلس الإدارة بالقرار رقم ٢٠٢٢/٤٣١/٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٧
- علما بان قيمة تلك المستلزمات بالجنيه المصري بنحو ٢,٢١٧ مليون جنيه بما يعادل ١٤١ ألف دولار وقت السداد في ٢٠٢٢/٢ ضمن بنود الاستيراد البالغ قيمتها ٥٦٨٣١٠٠ جنيه بالقيمة التعاقدية يشمل بنود أخرى يتم توريدها من السوق المحلي بمعرفة شركة الفتح بخلاف المصروفات الأخرى ، كما ان

المتفق عليه هو تخفيض قيمة البند عند المحاسبة بمبلغ ٦٠٠ ألف جنيه مقابل استخدام البطاقة الاستيرادية للشركة طبقا لملحق العقد المؤرخ ٢٠٢٢/٢/٥

- بالنسبة لمشروع E.R.P : جاري المتابعة مع شركة وادي النيل وموافاتها بالبيانات التي تطلبها من الشركة أولا بأول حتى يتم الانتهاء من التنفيذ وتشغيل المشروع ، وقد ورد خطاب الشركة القابضة للادوية المؤرخ ٢٠٢٢/١٢/١٧ بخصوص توصيات اللجنة المشكلة بموجب قرار وزير قطاع الأعمال العام رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٢ والخاص بمراجعة تطبيقات منظومة ال ERP مع التنبيه بعدم صرف أي مستحقات لحين إعادة تفعيل واستلام المنظومة وتأكد عملها بكفاءة عالية

الملاحظة

- لم نتمكن من الحكم علي صحة رصيد آخر المدة في ٢٠٢٢/٩/٣٠ لمخزون الإنتاج التام من الأشربة والمصنع لدي الغير لكلا من صنف الفينادون(والمصنع لدي شركه راميدا) ، والهيكستول والمصنع لدي (شركه النيل) ، والاورازون والمصنع لدي شركه (اكديما) مما أدي إلي عدم التمكن من إجراء مطابقة والحكم علي مدي صحة و ارصده المخزون الفعلي وذلك بسبب عدم وضوح الأرصدة الدفترية للمخزون أول المدة الأمر الذي يشير إلى ضعف نظم الضبط والرقابة الداخلية كما لم نواف برصيد آخر المدة للثلاث أصناف المشار إليها بالرغم من تقييمه ضمن مخزون ٢٠٢٢/٩/٣٠ وقد تبين وجود تضارب في ارصده أول المدة المعتمدة بالميزانية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وارصده المطابقات الدفترية التي تمت في ٢٠٢٢/٧/٨ لكل صنف علي حدي وقامت الشركة بتشكيل لجان جرد لتلك الأصناف بالقرار رقم (٤٨) في ٢٠٢٢/٩/١٠ وذلك لتحديد الرصيد الفعلي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وتم إجراء التحقيق بمعرفه الشؤون القانونية وانتهت(بعدم وجود مخالفات- طبقا لما ورد من مستندات الشركة) بالرغم من التضارب المشار إليه ولم نقف حتى تاريخه بالتسويات اللازمة للتأكد من صحة ارصده تلك الأصناف من عدمه طبقا لما ورد إلينا من مستندات الشركة والشؤون القانونية.

يتعين اتخاذ اللازم تجاه ما سبق للوقوف على صحة أرصدة أول وأخر والمدة وموافاتنا بالتسويات اللازمة لإظهار المخزون على حقيقته وبما يتفق مع أحكام الضبط والرقابة الداخلية على مخزون الشركة.

رد الشركة

- تم إجراء الجرد السنوي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بمخازن الشركة وجرد الإنتاج تحت التشغيل بالشركات المصنعة وفقا لمراحل الإتمام كالمتبع
- تم اعتماد العجز والزيادة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نظرا لان حركة تداول مستحضر فينادون خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بلغت ٢٦٤١٦٠٢٦ عبوة مقابل عجز ١١٧٤٢ عبوة بنسبة ٠,٠٤٪ من حركة تداول المستحضر ونظرا لتوقف قسم الأشربة لأعمال التطوير وقيام الشركة بالتصنيع بالخارج وتسليم معظم الكميات المنتجة بالشركات القائمة بالتصنيع للعملاء مباشرة توفير لمصاريف النقل وزيادة الكميات المنتجة
- فور ورود شكوى من مدير مخازن الإنتاج التام بوجود اختلاف في الأرصدة لصنفي فينادون شراب وهكستول مضمضة تم إحالة الموضوع للتحقيق وتم تشكيل لجنة لجرد الصنفين أعلاه وعمل قطع مستندي للوصول إلي رصيد ٢٠٢٢/٦/٣٠ وكانت نتيجة الجرد بالمخزن الرئيسي كالتالي :

الصنف	رصيد الجرد الفعلي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ المثبت بالميزانية	رصيد المطابقة الدفترية في ٢٠٢٢/٦/٣٠	الفرق	رصيد ٦/٣٠ طبقا لجرد ٢٠٢٢/٩/١٠	الفرق بين جرد ٦/٣٠ وجرد ٢٠٢٢/٩/١٠
فينادون شراب	٢٩٧٨٢٥	٣٠٩٥٦٧	-١١٧٤٢	٣١٢٣٥٣	+١٤٥٢٨
هكستول مضمضة	٦١٤٨٨٦	٦١٢٢١١	+٢٦٧٥	٦١٢٢٠٧	-٢٦٧٩
اورازون شراب	١٦١٥٠٢	١٦٣٢٧٦	-١٧٧٤	لم يجرد	لم يجرد

- تم عمل جرد لمخازن الإنتاج التام في ٢٠٢٢/٩/٣٠ لكافة الأصناف ومطابقته مع الأرصدة الدفترية وعمل عجز وزيادة للتحقق من صحة الأرصدة لكافة الأصناف وكانت نتيجة المطابقة لتلك الأصناف مطابقة لنتيجة جرد اللجنة بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٠
- بناء على ما سبق تم التحقق وتم إجراء التسويات اللازمة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٣١
- علما بان كمية فرق مخزون لصنف فينادون في ٢٠٢٢/٦/٣٠ البالغة ١٤٥٢٨ عبوة تبلغ قيمتها ٦٧٢٦٥ جنيه بنسبة ٠,٠٦٥٪ من صافي قيمة مخزون الإنتاج التام في ٢٠٢٢/٦/٣٠ البالغ ١٠٣,١٩٨ مليون جنيه
- علما بأنه تم إحالة السيد / مدير إدارة مراقبة مخازن الإنتاج التام للتحقيق لتقصيره في إجراء المطابقات الشهرية أولا بأول وصدر قرار السيد الدكتور / الرئيس التنفيذي رقم ٣٠٢ بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٧ بمجازاته بخصم خمسة أيام من راتبه

الملاحظة

- تضمنت مبيعات الفترة قيم بعض فواتير تصدير لم يتم تسليمها للعملاء حتى ٣٠-٩-٢٠٢٢ بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤,١٩٥ مليون جنيه بالمخالفة للفقرة رقم (٣١) من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"، وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى قيام إدارة الشركة بتحميل تكلفة هذه المبيعات ضمن تكلفة البضاعة المباعة بالمخالفة للفقرة رقم (٣٤) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) "المخزون

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء الأحكام المشار إليها .

رد الشركة

- هذا المبلغ ٤,١٩٥ مليون جنيه خاص بالفاتورة رقم ٩٩٠٠١٢ شركة هالي فارما وكيل الشركة بالعراق تم إصدارها بموجب أمر توريد من العميل ونظرا لظروف الشحن وتوافر الحاويات تم التأخير في تسليم مشمولها ، ولم يتم تخفيض المبيعات بالفاتورة المذكورة عند إعداد المركز المالي بعد التحقق من سداد قيمتها بالكامل بموجب خطاب تحويل سداد بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢١ وورود خطاب الوكيل بتحديد موعد الشحن اعتبارا من ٢٠٢٢/١١/١٥ وان البضاعة موجودة طرف الشركة بصفة أمانة .
- علما بأنه تم شحن مشمول الفاتورة بموجب قوائم توزيع أرقام ٩٩٠٠٣١ ، ٩٩٠٠٣٢، ٩٩٠٠٣٣ بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٥ ، ٩٩٠٠٣٧ بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٧

الملاحظة

- تضمن حساب المبيعات قيم دفعات محصلة مقدما من العملاء لبعض الفواتير لم يتم تسليم مشمول هذه الفواتير للعملاء بلغ ما أمكن حصره منها نحو١٩٥الف جنيه(العميل / روبينا ميديكال فلسطين فاتورة رقم ٩٩٠٠١٣)،بالمخالفة للفقرة (١٦) من معيارا لمحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء".

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء الأحكام المشار إليها.

رد الشركة

- تم تخفيض المبيعات بقيمة الفاتورة رقم ٩٩٠٠١٣ بالكامل بمبلغ ٤٣٩٤٢٥٠ جنيها في المركز المالى عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢٢/٩/٣٠.

الملاحظة

- بلغت قيمة إيرادات تشغيل للغير من واقع قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ١,٢٢٣ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلي:

- نحو ٩٥٠ ألف جنيه قيمة فاتورة تصنيع لشركة النيل للأدوية تمت خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٢ وذلك بالمخالفة لمعيار رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء فقره ٣١".
- نحو ٢٧٣ الف جنيه قيمة قيد يومية تم خارج الدفاتر في ٢٠٢٢/٩/٣٠ يمثل قيمة تقديرية لإيراد تشغيل للغير (شركة النيل) وذلك بالمخالفة لمعيار رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء فقره ٤٦ ".

يتعين إجراء التسويات اللازمة في ضوء أحكام معيار المحاسبة المصري المشار إليها.

رد الشركة

- بالنسبة لنحو ٩٥٠ الف جنيه : تم تصنيع التشغيلات المطلوبة وتم تسليم تلك الكميات لشركة النيل بموجب أذون تحويل بضاعة ارقام ١٣٩٥٠٠٠١٧ ، ٢٠٢٢ ١٣٩٥٠٠٠١٩ ،١٣٩٥٠٠٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٠ ،١٣٩٥٠٠٠٢٥ بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٤ ،١٣٩٥٠٠٠٣٠ بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٧ ،
- بالنسبة لنحو ٢٧٣ ألف جنيه : تم تصنيع التشغيلات المطلوبة وتم تسليم تلك الكميات لشركة النيل بموجب أذون تحويل بضاعة أرقام ١٣٩٥٠٠٠٥٩ ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٧ ،١٣٩٥٠٠٠٦٠ بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٨ ،١٣٩٥٠٠٠٦٩ بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٤

الملاحظة

- تم تحميل مصروفات وتعويضات وغرامات الفترة بقيم تقديريه بلغت نحو ٨,٧ مليون جنيه بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) بشأن القوائم الدورية ومعيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية ومن امثله ذلك ما يلي :-

- نحو ١,١٦٠ مليون يمثل نصيب الفتره المقدر صرفه كمكافاة لاشهر (الميزانيه ورمضان المعظم وعيد الفطر للعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣)
- نحو ٢٢٥ الف جنيه تمثل نصيب الفتره من المقدر صرفه لمنحه شهر رمضان المعظم
- نحو ٩٣ مليون جنيه تمثل نصيب الفتره من الدمغه الطبيه والمقدره علي اساس المبيعات والدمغه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وليس الدمغه علي مبيعات ٢٠٢٢/٩/٣٠ الفعليه
- نحو ٣٠٠ الف جنيه تمثل نصيب الفتره من قيمه الغرامه المقدره والمتوقعه من الشركه المصريه للادويه
- نحو ٢٠٠ الف جنيه تمثل نصيب الفتره المقدره من انتقالات البيع والدعايه

يتعين اتخاذ اللازم ودراسة ما سبق نحو الالتزام بالمعايير المشار اليها .

رد الشركة

- يتم تحميل الفترة بهذه المصروفات تقديريا كالمتبع تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر لتحميل الفترة بما يخصها من مصروفات لحين إتمام الصرف الفعلي لبنود المصروفات وإجراء المطابقة مع الشركات
- علما بان نصيب الفترة من الدمغة الطبية المقدرة تبلغ ٠,٩٣١ مليون جنيه

الملاحظة

- تبين تضمين إيضاحات القوائم المالية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ قيام الشركة باختيارها عدم تطبيق متطلبات المعيار رقم (٤٩) الفقرة رقم (٥) والذي يقتضي بتطبيقه في ٢٠٢١/١/١ وبررت ذلك بان متطلبات المعيار لن تؤثر علي نتيجة أعمال الشركة وحقوق الملكية كما ان عقود الإيجار بالشركة قصيرة الأجل وقيمها بالنسبة لحجم الأعمال صغيره وهذا يعد مخالفا لعقود الإيجار المبرمة بالشركة حيث تبين بفحص عقود بعض الإيجارات بالشركة وجود عدد ٢ عقد إيجار مبرمه مع كلا من (الشركة العامة للصوامع والتخزين ، الشركه المصريه لكبس القطن) ومده كلا منهما اكثر من سنه (٥ سنوات وسنتين) علي الترتيب وبقيمه ايجار شهريه (٩٤,٤ الف جنيه) لشركه الصوامع والتخزين ، وقيمه إيجاريه سنوية بمبلغ ١٦٨ الف جنيه لشركه كبس القطن وهذه العقود لاكثر من سنه وبقيمه ايجاريه كبيره الامر الذي كان ينبغي معه تطبيق معيار (٤٩) عقود التأجير

يتعين الالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه ومراعاه اثر ذلك علي القوائم الماليه لاظهار الحسابات علي حقيقتها مثل (حق الانتفاع والتزامات عقود الايجار والمصروفات التمويلية)

رد الشركة

- متطلبات المعيار لن تؤثر على نتيجة أعمال الشركة أو صافي حقوق الملكية
- علما بأنه تم إنهاء عقد الشركة المصرية لكبس القطن اعتبارا من ٢٠٢٢/١٢
- وسيتم مراعاة ذلك مستقبلا

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً:

الملاحظة

- مازالت ملاحظتنا قائمه بشأن تضمين مخزن الشرابية وبعض الأقسام الإنتاجية بالشركة العديد من الأصول المتوقفة والأصول المتاحة للبيع بتكلفة نحو ١٣,٣ مليون جنيه وبيانها كالتالي:-

- خط تعبئة الأشربة (الكينج) والتانكات الخاصة بها الصادر لها قرار جمعية عمومية ببيعها في ٢٠٢١/٣/٢٨ بتكلفة قيمتها (نحو ٣,٤ مليون جنيه) ولم يتم بيعها حتي تاريخه
- أصول والآت متوقفة معظمها مهلكة دفترياً بالكامل بنحو ٩,٩ مليون جنيه

يتعين اتخاذ اللازم تجاه تلك الاصول واستغلال الأصول المتوقفة والمتاحة للبيع الاستغلال الأمثل بما يعود به المنفعة على الشركة

رد الشركة

- بالنسبة لخطي الأشربة والتانكات الخاصة بهما جاري تجهيزهم وعرضهم للبيع للشركات الشقيقة أو طرحهم للبيع في مزايدة بعد الحصول على موافقة البنك المركزي على فتح الاعتماد المستندي الخاص بشراء خطي أشربة بمشتملاتها
- جاري دراسة الاستفادة من الأصول المتوقفة في ضوء تطوير قسم الأشربة وخطط تطوير باقي الأقسام الإنتاجية وسيتم اتخاذ القرار المناسب في ضوء تلك الدراسة

الملاحظة

- ظهر رصيد حساب التكوين الاستثماري في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بمبلغ نحو ٢٥,٦مليون جنيه وقد تبين ما يلي:-

- مازالت ملاحظاتنا قائمه بشأن تضمين حساب التكوين الاستثماري بنحو٦٠٠,٥ الف جنيها قيمه اعمال تكييف بمنطقه البودرات بإذن صرف رقم ٨٣٧ بتاريخ ٢٠١١/٥/٣١ تخص اعمال تكييف بقسم البودرات والذي تم ايقافه. بالرغم من رد الشركه بانه جاري اجراء الدراسه اللازمه وتجهيزه للاستخدام في أعمال بيع او التطوير الامر الذي لم يتم بعد

يتعين الدراسه والعمل علي الاستفاده به واجراء التسويات اللازمه بشانه ومراعاه اثر ذلك علي الحسابات المختصه

رد الشركة

- جاري إجراء الدراسة اللازمة وتجهيزه للاستخدام في أعمال التطوير أو البيع

الملاحظة

- تضمين نحو ٥٨٦الف جنيه قيمه تنك مياه مقطره بمشتملاته مستعمل والمسترد من شركه سيد في ٢٠١٩

يتعين اتخاذ مايلزم والعمل علي التصرف الاقتصادي للتنك حفاظا علي حقوق الشركه

رد الشركة

- جاري اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاح التنك وتجهيزه للاستخدام في أعمال التطوير أو البيع

الملاحظة

- تضمين حـ/ التكوين مبالغ متوقفة يصل بعضها الي أكثر من عشره سنوات دون الاستفادة منها بلغت بنحو ٥٤١الف جنيه بيانها الآتي :

بيان	القيمة بالجنيه
طلمبه مياه	٨٣١٥
موتور مياه كالبيدا	٦٨٨٠
ماكينه كبس الاقراص (مانستي)	٥٢٥٦٢٠

يتعين الدراسه واجراء التسويات اللازمه في ضوء نتائج الدراسه ومواقاتنا بما سيتم اتخاذه في هذا الشأن

رد الشركة

- بالنسبة لطلمبة المياه وموتور مياه : يتم استخدامهما في نزح المياه المتجمعة عند حدوث مشاكل في خطوط المياه أو الصرف العمومية
- بالنسبة لماكينة كبس الأقراص : عبارة عن ٢ كارت تحكم خاص بالماكينة حيث تم توريد عدد ٤ كروت تحكم لإصلاح أعطال الماكينة تم تركيب اثنين منها والاثنين الآخرين تم توريدهما كاحتياطي لحين الحاجة

الملاحظة

- بلغ انخفاض قيمه مخزون الإنتاج التام بنحو ٤,٨ مليون جنيه والتي يتمثل جزء منها في مستحضرات قارب تاريخ صلاحيتها علي الانتهاء وقد تبين:-
- وجود قصور في تطبيق بنود العقد المؤرخ مع العميل بدولة العراق من قبل الشركة وشركة السوق العالمية للتجارة بصفاتها وكيل عن الشركة بدولة العراق ومخالفاتها للبند الثالث من العقد مما أدى إلى تحميل الشركة بخسائر تتمثل في:-

١. وجود كميات من صنفي الاورازون والكاندستان اقتربت صلاحيتهما على الانتهاء مما يستحيل معه اعاده تصديرها او التصرف فيها والبالغ قيمتها نحو ١٥٦ ألف دولار
٢. تحمل الشركة تكاليف تخزين تلك الأصناف وكذا تكاليف إعدامها في حاله انتهاء صلاحيتها

وجدير بالذكر انه بالرغم من رد الشركة علي تقريرنا في ٢٠٢٢/٦/٣٠ علي إنهاء التعاقد مع شركه السوق العالمية هذا لا يعد استردادا لحقوق الشركة وتدارك للخسائر الناجمة علي عدم الالتزام ببنود العقد

يتعين دراسة ما سبق والعمل علي اتخاذ كافه الإجراءات اللازمة لحفظ حقوق الشركة قبل الغير والشركة العالمية للتجارة واسترداد وتحميله بكافه الخسائر المشار إليها .

رد الشركة

- بالنسبة لوكلاء التصدير يتم موافاتنا بالخطة السنوية مقسمة على عدد الشحنات المتوقعة خلال العام وتقوم الشركة بتوفير الخامات والمستلزمات المطلوبة لإنتاج المستحضرات بحيث تكون جاهزة للشحن وفقا للخطة المرسلة ولا يتم شحن البضاعة الا بعد سداد قيمتها بموجب تحويلات أو إيداعات بنكية
- نظرا لظروف تفشي فيروس كورونا عالميا ومحليا منذ مارس ٢٠٢٠ ولفترة طويلة مما أدى إلى تعطيل إجراءات السداد لصعوبة توفير العملات وخاصة بالعراق وكذلك إجراءات الشحن والتخليص مما اثر على مبيعات التصدير بشكل كبير خاصة خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠
- كما أن قيام الشركة بتغيير الوكيل بتاريخ ٢٠١٩/٧/١ وما استتبعه من إجراءات إعادة تسجيل الشركة ومستحضراتها بالعراق والذي استغرق فترات طويلة في ظل الظروف السياسية والداخلية بها بالإضافة إلى تفشي وباء كورونا مما اثر بشكل كبير على تنفيذ الخطة المتفق عليها
- اتخذت الشركة العديد من الإجراءات للعمل على تصريف الكميات التي تم إنتاجها خلال الفترة من ابريل ٢٠٢٠ حتى سبتمبر ٢٠٢٠ ، حيث تم بيع كامل الكميات المنتجة من مستحضرات فينتال بخاخة وفينادون

شراب وكانديستان كريم وذلك خلال عامي ٢٠٢١/٢٠٢٠ و ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، ولم يتبقى سوى الكميات الواردة بالملاحظة من مستحضري اورازون شراب ١٨٦١٢٥ عبوة وكانديستان محلول ١٤٩٩٩٠ عبوة، وقد بلغت قيمة مبيعات التصدير خلال العامين المذكورين ٤٩,٩ مليون ، ٨٤ مليون بإجمالي ١٣٣,٩ مليون جنيه في حين تبلغ التكلفة الصناعية للكمية المتبقية من المستحضرين نحو ١,٢١١ مليون جنيه بنسبة ٠,٩٪ من قيمة مبيعات التصدير خلال العامين

- تم تحميل العميل قيمة مصروفات تخزين بمبلغ ٦٠٠٠ دولار تعادل ١١١٩٦٠ جنيه

الملاحظة

- يتعين على الشركة وإدارة مراقبة المخزون (إنتاج تام وغير تام) بإجراء مطابقات شهرية لأرصدة المخازن وإجراء جرد مفاجئ دوري بمعرفة قطاع الرقابة الداخلية وفقاً لبرامج وترتيبات محددة طبقا لما ورد للمادة (٦٤) بشأن الجرد من الإجراءات التنظيمية من اللائحة المالية للشركة وكذا المادة (٣٣) من لائحة المخازن بالشركة وذلك لإظهار حسابات المخزون على حقيقتها وبدقة.
- مازالت ملاحظاتنا قائمه بشان عدم قيام الشركة بالإفصاح عن القيمة الدفترية للمخزون المدرج بالقيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع ، بالمخالفة للفقرة رقم (٣٦)من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) "المخزون ".

يتعين الالتزام بما ورد من أحكام بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه

رد الشركة

- تم التنبيه على إدارة مراقبة المخزون بإجراء مطابقات شهرية أولا بأول كما تم التنبيه على قطاع الرقابة الداخلية بإجراء جرد مفاجئ بصفة مستمرة
- يتم أثبات المخزون من الخامات الرئيسية والمساعدة ، وقطع الغيار ومواد التعبئة والتغليف بالتكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل . ويتم احتساب التكلفة على أساس المتوسط المرجح.وتشمل التكلفة كافة المصروفات التي تتحملها الشركة للوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة . وتتمثل صافى القيمة البيعية في سعر البيع المتوقع من خلال النشاط العادي بعد خصم التكلفة التقديرية اللازمة لإتمام عملية البيع.
- يتم تقييم المخزون من الإنتاج غير التام طبقا لآخر مرحلة وصل إليها الإنتاج بالتكلفة الصناعية أو صافى القيمة البيعية (أيهما أقل) .
- يتم تقييم المخزون من الإنتاج التام بالتكلفة الصناعية أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل وتتضمن التكلفة الصناعية تكلفة الخامات والأجور المباشرة مضافا إليها نصيب عادل من المصروفات الصناعية بناء على مستوى الطاقة العادية .

الملاحظة

- ظهر رصيد مخزون (خامات ومواد قطع غيار) بنحو ١٣٢ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بزيادة نحو ٣١,٣ مليون جنيه عن رصيد في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والبالغ نحو ١٠٠,٦ مليون جنيه تبين بشأنه ما يلى:

- قيام الشركة بتخفيض المخزون في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بنحو ٤,٤ مليون جنيه قيمة الأصناف المنتهية الصلاحية والتالف والراكد دون إجراء الدراسة اللازمة لتحديد مدي الاستفادة منها،وجدير بالذكر انه تم تخفيض المخزون في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنفس القيمة و جاء برد الشركة علي تقريرنا التفصيلي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ عن هذا الموضوع بأنه تم تشكيل لجنة فنية لإجراء الدراسة اللازمة لتحديد مدي الاستفادة من الرواكد والأصناف التي قارب تاريخ صلاحيتها علي الانتهاء وحتي تاريخه لم نواف بتقرير اللجنة المذكورة.
- تكرار تخفيض مخزون الخامات ومواد وقطع الغيار بقيمة أصناف منتهية الصلاحية والتالفة والراكد يشير إلى ضعف سياسات الشراء والتخزين بالشركة دون الاستفادة من تلك الأصناف .

يتعين سرعة العمل على الحد من خسائر المخزون المشار إليه وضرورة التصرف الاقتصادي في المخزون واستغلاله الاستغلال الأمثل بما يعود بالنفع علي الشركة

رد الشركة

- تم تشكيل لجنة فنية لإجراء الدراسة اللازمة لتحديد مدى الاستفادة منه وضرورة التصرف الاقتصادي في المخزون البطئ والراكد وما قارب على الانتهاء وفور ورود تقرير اللجنة سيتم موافاتكم به

الملاحظة

- بلغ صافي رصيد حساب العملاء في ٢٠٢٢/٩/٣٠نحو ٨١مليون جنيه مقابل نحو ٤٨مليون جنيه عن ٢٠٢٢/٦/٣٠ وبزيادة قدرها نحو ٣٣مليون وقد تبين بشأنها ما يلي :-
- يرجع تضخم رصيد العملاء بنحو ٣٣ مليون جنيه إلي ضعف سياسات التحصيل بالشركة حيث زاد متوسط فترة التحصيل خلال العام الحالي إلى ٩٤ يوم مقابل ٨٤ يوم بالعام السابق،ترتب عليه ارتفاع رصيد السحب على المكشوف بنحو ١٩مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٢ عن العام الماضي ٢٠٢١ ،الأمر الذي يترتب عليه تكبد الشركة لنحو ٠,٤٧٢ مليون جنيه تكاليف تمويلية.

يتعين العمل على سرعة تحصيل مستحقات الشركة للحد من الاعتماد على السحب على المكشوف وتجنباً لتكبد المزيد من الأعباء التمويلية مع ضرورة وضع نظام دقيق لتحصيل مستحقات الشركة

رد الشركة

- بلغ صافي رصيد حساب العملاء في ٢٠٢٢/٩/٣٠نحو ٨١ مليون جنيه مقابل نحو ٨٧ مليون جنيه في ٢٠٢١/٩/٣٠ بانخفاض قدره نحو ٦ مليون جنيه عن الفترة المقارنة من العام السابق حيث انه من المعتاد انخفاض رصيد العملاء في ٦/٣٠ من كل عام نتيجة إقفال البيع والتسليم لأعمال الجرد والميزانية
- ارتفعت قيمة المتحصلات النقدية من العملاء والمبيعات النقدية من ١٢٣ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٩/٣٠ إلى نحو ١٣٧ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بزيادة نحو ١٤ مليون جنيه ، ويرجع ذلك الى تغيير السياسة البيعية للشركة وسرعة تسليم مشمول الفواتير للعملاء
- بلغ متوسط فترة التحصيل خلال العام الحالي إلى ٨١,٦ يوم مقابل ٩٠,٩ يوم عن الفترة المقارنة من العام السابق ومقابل ٨٩ يوم في ٢٠٢٢/٦/٣٠
- بلغ رصيد السحب على المكشوف في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ١٩ مليون جنيه مقابل ٢٧,٣ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بانخفاض قدره ٨,٣ مليون جنيه .

وتعمل الشركة جاهدة على تنشيط حركة التحصيل للحد من السحب على المكشوف.

الملاحظة

- مازالت ملاحظاتنا قائمه بشأن تضمين حساب العملاء المدينة والمحالة إلي الشؤون القانونية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مبلغ نحو ٧,٢ مليون جنيه مديونية باسم العميل شركه الرواد ميديكال حصل منها ٠,٧١مليون جنيه فقط وتم ارتداد باقي الشيكات لعدم كفاية الرصيد ومكون لها مخصص اضمحلال عملاء محال للشئون القانونية بنسبة ٥٠٪ بنحو ٣,٦ مليون جنيه وذلك نتيجه :-

- تساهل اداره الشركه في حفظ حقوقها نتيجه التعاقد مع العميل المذكور بدون الحصول علي الضمانات الكافيه.
- وكذا تساهلها ايضا في تنفيذ بنود العقد مع العميل المؤرخ في ٢٠٢٠/٣/١ وقد قامت الشركه باتخاذ الإجراءات القانونية تجاه العميل وصدور حكم نهائي غيابياً بالحبس وغرامه وحتي تاريخه لم يتم تنفيذ الحكم المشار اليه

يتعين العمل علي متابعه تنفيذ الحكم المشار اليه ضد العميل حفاظا علي أموال الشركه ومراعاة اتخاذ كافه الإجراءات التي تكفل الحفاظ علي حقوق الشركة في التعاقدات مع عملاء جدد.

رد الشركة

- تم اتخاذ الإجراءات القانونية حيال تلك المديونية وصدرت أحكام جنائية نهائية ضد العميل المذكور ويتم تنفيذ الأحكام الصادرة عن طريق النيابة العامة ويتم المتابعة مع كافة الجهات المسئولة لتنفيذ الحكم
- يتم مراجعة العقود مع العملاء من الناحية التسويقية والمالية والقانونية ، وتم التنبيه علي المسئولين بقطاع التسويق باتخاذ الحيطة والحذر عند التعامل مع العملاء والالتزام بتطبيق بنود العقد لضمان وحفظ حقوق الشركة

الملاحظة

- بلغ رصيد الموردين في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مدينا بنحو ٦,٥ مليون جنيه ودائنا بنحو ٢٧ مليون جنيه بعضها متوقف منذ فترة طويلة يرجع بعضها ال أكثر من ١٠ أعوام ومازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن في ما يلي:-

- رصيد مدين٢٢٢ ألف جنيه لدى مكتب فارما سنتر (ودجات فارما) محال للشؤون القانونية مرفوع عنها دعوى قضائية من الشركة رقم ٤٩٠٠ لسنة ٢٠١٩

وصدر حكم ضد الشركة وإلزامها بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه تعويض عن الأضرار التي أصابت شركه ودجات فارما وقامت الشركة بالطعن علي حكم الاستئناف برقم ٩٤٢١ لسنه ٢٠٠٥ وتم حجزه للحكم في ٢٠٢٢/٩/١٣ وصدر الحكم بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف وجدير بالذكر قيام الشركة بتكوين مخصص اضمحلال موردين بكامل القيمة

- رصيد مدين بنحو ١٠٧ ألف جنيه فارما للكاوتشوك تمثل غرامات وأرضيات علي رسالة اكتونيد رقم ٤٠٧٤٦ في ٢٠١٢/٦ والتي تم توريدها عن ط ريق شركة الجمهورية وبتاريخ ٢٠١٥/٦/٣٠ تم اضافة المبلغ للرصيد المدين لشركة فارما دون موافاتنا بالمستندات والمطابقات التي تؤيد ذلك وقد تم موافاتنا من القطاع القانوني في ٢٠٢٢/١١/٢٣ بأن شركة الجمهورية قامت برفع دعوي قضائية ومازالت

متداولة أمام محكمة النقض، ولم تواف الشركة من شركة الجمهورية بأيه مستندات بالرغم من قيام الشركة بمخاطبه شركه الجمهورية في ٢٠٢٢/١١/٢٣ للافاده .

يتعين اتخاذ اللازم نحو ما سبق للحد من إظهار حساب الموردين مدين (شاذ) مع ضرورة الاستمرار لمتابعة الإجراءات القانونية لما سبق.

رد الشركة

- بالنسبة لشركة ودجات فارما : تم عمل التسوية رقم (٤٠٠٣١٦) بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٣١
- بالنسبة لشركة فارما للكاوتشوك : المديونية محل نزاع قضائي وتم تسوية المبلغ بناء على قرار اللجنة المشكلة لبحث فروق المطابقات بين الشركات التابعة بمحضرها رقم ٧ المؤرخ ٢٠١٥/٦/٢٤ والمعتمد من السيد الدكتور / رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للأدوية حيث قررت تسوية القيمة بدفاتر الشركة العربية على أن ترسل شركة الجمهورية صورة مستندات رفع الدعوى القضائية أمام محكمة النقض على أن يلتزم الطرفان فيما بعد بما يسفر عنه حكم المحكمة
- وجاري المتابعة مع شركة الجمهورية لموافاتنا بخطاب بالموقف
- علما بان تلك الأرصدة مكون عنها مخصص بنسبة ١٠٠٪

الملاحظة

- تم تحميل حـ / الموردين (مدين) بمبلغ إجمالي ٩٠٥,٥ ألف جنيه للهيئة العامة للتنمية الصناعية وتتمثل في (مبلغ ٢٢٠ ألف جنيه عبارة عن غرامة مخالفة إجراءات مباني وتوفيق أوضاع مسددة بإيصال رقم ٦١٦١٥ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٩ ، مبلغ ٦٨٥,٥ ألف جنيه قيمة رسوم تعديل رخصة تشغيل وتوفيق أوضاع وتجديد سجل صناعي مسددة بإيصال رقم ٧٥٤٣٥ بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١١) كان يتعين تحميلها لحساب المصروفات.

يتعين إجراء التصويب اللازم.

رد الشركة

- بالنسبة لمبلغ ٢٢٠ ألف جنيه تم سداد هذا المبلغ لزوم إنهاء إجراءات رخص الهدم والبناء لتطوير قسم الأشربة وسيتم رسملتها ضمن أعمال تطوير قسم الاشربة
- بالنسبة لمبلغ ٦٨٥,٥ ألف جنيه تم سداد هذه المبالغ بغرض تجديد السجل الصناعي بالشركة لمدة ٥ سنوات وسيتم رسملتها على عدد سنوات الرخصة

الملاحظة

- تضمن ح/ مدينو بيع خامات مبلغ نحو ٦٥١ الف جنيه والتي تمثل قيمه المواد الخام اللازمه لتصنيع مستحضر الكليموفين اقراص لدي شركه اكديما انترناشينوال في حين كان يتعين تحميلها علي حساب مخزون خامات كأمانه لدي الغير طبقا للعقد المبرم في ٢٠١٨/٧/٣ وذلك لتصنيع كميتي ٥٣,٣٦ ك.ج ،١٣٥كج في ٢٠١٩/٩/١ ، ٢٠٢٠/١/٢٣ علي التوالي والمستورده من خلال شركه الجمهوريه وتحويلهما من شركه الجمهوريه الي شركه اكديما مباشره دون فحصها او استلامها من قبل الشركة ودون استخراج اذن استلام او اذن خروج من الشركة لشركه اكديما وقد تبين بشأنها مايلي :-

- ضياع أموال الشركه دون الاستفادة من تلك الخامات وذلك لقيام الشركة بتوفير المادة الخام لتصنيع المستحضر دون تخطيط والتأكد من توفير اطقم التصنيع اللازمه من اسطمبات مناسبه وملائمة للإنتاج

لبدء تصنيعها نظرا انه تم انتهاء صلاحية الكميه الاولي الوارده في ٢٠١٩/٩/١ بمبلغ نحو ٢١٩,٤ ألف جنيه دون الاستفادة منها في تصنيع المستحضر وحتي تاريخه لم يتم البدء في التصنيع

- وكذا اقتراب انتهاء صلاحية الكميه الثانية دون الاستفادة منها أيضا والواردة في ٢٠٢٠/١/٢٣ بقيمه نحو٤٢٦الف جنيه

يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمه نحو تلك الخامات التي قاربت صلاحيتها على الانتهاء واجراء ما يلزم من تسويات والعمل على تلافي ذلك مستقبلاً.

رد الشركة

- بتاريخ ٢٠١٨/٧/٣ تم عمل تعاقد مع شركة اكديما لتصنيع المستحضر عاليه حيث انه مدرج ضمن مستحضرات الهرمونات وذلك لرفض وزارة الصحة تصنيع المستحضر بالشركة العربية لعدم وجود منطقة مخصصه لتصنيع الهرمونات
- بتاريخ ٢٠١٩/٨/٥ تمت الموافقة علي نقل التصنيع الي شركة اكديما ، وبتاريخ٢٠١٩/١٠/١٨ تمت الموافقة على نقل الخامة لشركة اكديما
- عند بدء اجراءات التصنيع للمستحضر أفاد مسئولي شركة اكديما بعدم توافر بنشات واسطمية خاصة بالمستحضر لديهم وتم الاتفاق على قيام الشركة العربية بتوفير البنشات وتصنيع اسطمبة شريط
- بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٢٦ تم إرسال عدد ٤٠ بنش من الشركة العربية لشركة اكديما لمطابقتها وعمل تجربة قبل بدء التصنيع
- بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٦ تم بدء إجراءات تصنيع اسطمبة شريط للماكينة التشريط للشركة اكديما بقيمة ٨٦٠٠٠ جنيه بشركة ايتالكس وتم توريدها وتسليمها لشركة اكديما
- بتاريخ ١٩/ ١ /٢٠٢١ تم نقل كمية ٥٣,٣٦٠ كجم من المادة الخام الخاصة بالمستحضر إلى شركة اكديما منها كمية ٢٨,٣٦٠ كجم صلاحية ٢٠٢١/١٠ وكمية ٢٥ كجم صلاحية ٢٠٢٣/٨
- تم إرسال أكثر من استعجال إلى شركة اكديما حتى يتم استعجال الإجراءات لبدء عملية التصنيع .
- بتاريخ ٢٠٢١/٩/٥ أفادت شركة اكديما بعدم تجربة البنشات إلا في حالة توريد عدد ٥٠ بنش حيث أن طقم ماكينة الكبس لديهم ٤٧ بنش ، وتم توريد باقي البنشات عدد ١٠ بنشات إلى شركة اكديما بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٣
- بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٨ أفادت شركة اكديما بعدم مطابقة جميع البنشات (٥٠ بنش) بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٤ وتم إرسال عدد ٥٠ بنش أخري إلي شركة اكديما بخلاف البنشات السابقة .
- بتاريخ٢٠٢٢/٤/١٦ أفادت شركة اكديما بعدم مطابقة جميع البنشات مرة أخرى لعدم تطابق القاعدة مع ماكينة اكديما وتم استردادها للشركة العربية من اكديما .
- بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١ تم الاتفاق علي استيراد بنشات من الخارج عن طريق شركة اكديما
- بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٤وصل ألينا رد من شركة اكديما بأنة تم فتح الاعتماد الجمركي لدى شركة اكديما الخاص بالبنشات لبدء التوريد

- بتاريخ ٢/١١/ ٢٠٢٢ طلب مسئولي شركة اكديما من الشركة العربية للأدوية سداد قيمة البنشات بالعملة الاجنبية لسرعة إنهاء الإجراءات لشحن البنشات وبدء تصنيع المستحضر وتم السداد من خلال تحويل بنكي بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٨
- تم شحن البنشات وانهاء إجراءات التخليص الجمركي والتوريد لشركة اكديما بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٧
- علما بأنه تم توريد الخامة للشركة العربية بموجب اشعارات تسليم من شركة الجمهورية واستلامها تحت الفحص والتحليل دون تحرير اذون استلام لحين اجراء الفحص والتحليل بشركة اكديما التي ستقوم بالتصنيع ، وبلغت الكمية التي انتهت صلاحيتها ٢٨,٣٦٠ كجم قيمتها ١١٦,٦١٠ الف جنيه ، كمية ٢٥ كجم صلاحية تنتهي في ٢٠٢٣/٩ سيتم استخدامها في انتاج تشغيلة للتصدير لليمن وتم تسليم مستلزمات التشغيلة لشركة اكديما بتاريخ ٢٠٢٣/١/٢٩ ، وباقي كمية الخامة ١٣٠ كجم تنتهي في ٢٠٢٤/١٠
- وجاري العمل على التصرف الاقتصادي بشأن تلك الخامات وتم عمل التسوية رقم ٤٠٠٢٨٣ بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٣١.

الملاحظة

- لم تتضمن القوائم المالية (حساب غطاء خطابات ضمان) بمبلغ نحو ١٠٠ ألف جنيه والواردة ضمن كشف حساب بنك البركة تتمثل في قيمة عدد ٢ خطابات ضمان نهائي قيمة كلاً منها ٥٠ ألف جنيه تخص التعاقدات المبرمة مع الشركة وكلاً من مستشفيات (الزيتون التخصصي- - دار الشفاء) ولم نواف بمد تلك الخطابات وكذا عدم موافاتنا بإلغاء خطاب الضمان بمستشفى الجنزوري السابق فتحه من قبل الشركة

يتعين الإفصاح عن غطاء خطاب الضمان بالقوائم المالية ومواقاتنا بما سبق

رد الشركة

- تم إدراج القيمة بالقوائم المالية ضمن حساب نقدية بالصندوق ولدى البنوك حيث تم ربط القيمة كوديعة للاستفادة من العائد ، وتم موافاة مراقب الحسابات بصورة مد خطابات الضمان بعد ورود التقرير ، وسيتم الإفصاح عن غطاء خطاب الضمان بالقوائم المالية مستقبلا
- بخصوص خطاب ضمان مستشفى الجنزوري لم تقوم المستشفى بطلب مد خطاب الضمان من البنك كالمتبع وجاري دراسة حركة التعامل معها ومدى جدوى الاستمرار في التعاقد وتجديد خطاب الضمان من عدمه

الملاحظة

- تضمنت ودائع لدي البنوك وديعة بمبلغ نحو ١٩٥ ألف جنية تم ربطها ببنك البركة حيث تم تعليه الوديعة بمبلغ الفائدة المستحقة دون الوقوف على أسباب ذلك حيث لم يتم موافاتنا بخطاب ربط الوديعة ببنك البركة وشروط إيداعها بالرغم من رد الشركة علي تقريرنا في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بأنها سيتم موافاتنا بخطاب ربط الوديعة الأمر الذي لم يتم بعد

يتعين موافاتنا بخطاب ربط الوديعة المشار إليه لمعرفة شروط فتم الوديعة بالبنك

رد الشركة

- بخصوص الوديعة تم اصدار عدد ٣ خطابات ضمان بمبلغ ٥٠ ألف جنيه لكل منها لصالح مستشفيات الزيتون ودار الشفاء والجنزوري وذلك بضمان الوديعة والواردة ضمن مصادقه بنك البركة في ٢٠٢٢/٩/٣٠
- تم موافاة مراقب الحسابات بصورة تخصيص المبالغ كوديعة بعد ورود التقرير ،

الملاحظة

- قامت الشركة بتدعيم مخصصات بخلاف الإهلاك (مخصص مطالبات ومنازعات) بمبلغ نحو ٣ مليون جنيه بدون موافاتنا بدراسة مؤيدة لذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) بشأن القوائم الماليه الدورية .

يتعين موافاتنا بدراسة للمخصص والالتزام بالمعايير المشار اليها .

رد الشركة

- تم تدعيم المخصصات خلال الفترة بتلك المبالغ تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر في ضوء ما تم استخدامه من تلك المخصصات خلال الفترة وفقا لتقدير الإدارة لحين إعداد دراسة كاملة عند الانتهاء من السنة المالية

الملاحظة

- مازالت ملاحظاتنا قائمه بشأن تضمين حساب دائنو توزيعات (دائنة) البالغ نحو ٤٠,٨ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بعد إدراج توزيعات أرباح العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ منها نحو ٢,٠٤٨ مليون جنيه تمثل قيمة المتبقي من الحصة النقدية للعاملين منذ سنوات سابقة لترجع الي ٧٤ وحتي عام ٢٠٢١ وذلك بعد ما تم خصم قيمة شراء سيارة تكريم الإنسان لصالح الشركة وحتي تاريخه لم يتم العرض علي الجمعيه العامة بالرغم مما جاء برد الشركة علي تقريرنا في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بانها ستقوم بعد ورود تقرير المكتب الاستشاري بشأن تأهيل مباني الشركة بالعريش لاتخاذ القرار المناسب في كيفيه التصرف في المبلغ المشار إليه والعرض علي مجلس الاداره تمهيدا للعرض علي الجمعية العامة الأمر الذي لم يتم بعد .

يتعين اتخاذ اللازم تجاه ما سبق بما يحقق اكبر منفعة للعاملين مع ضرورة عرض ما تبقي من حصة العاملين علي الجمعية العامة للشركة لاتخاذ ما تراه مناسبا لصالح العاملين .

رد الشركة

- تم تكليف مكتب استشاري بإعداد تكلفة تقديرية لإعادة تأهيل المباني المملوكة للشركة بالعريش ، وتم مخاطبة الجهات الأمنية للحصول على تصاريح دخول ، وفور ورود التقرير سيتم العرض على مجلس الإدارة اتخاذ القرار المناسب بشأن ذلك تمهيدا للعرض على الجمعية العامة وجاري دراسة اختيار بدائل أخرى في حالة صعوبة التنفيذ

الملاحظة

- تبين من فحص بدلات حضور وانتقالات والرواتب المقطوعة والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة ما يلي:-
- مازالت ملاحظاتنا قائمه بشان صرف بدلات الحضور ورواتب للسادة ممثلي المساهمين عدد (٢) من الممثلين (الشركة القابضة) غير تنفيذيين بنحو ٧٣ الف جنيه بالمخالفة للمادة الأولي من القانون من رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلي الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام في البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات والتي تقضي (بأنه تؤول إلي الدوله أو الأشخاص الاعتبارية العامة جميع المبالغ ايا كانت طبيعتها أو تسميتها أو الصورة التي تؤدي بها بما في ذلك مقابل المزايا العينية التي تستحق لممثلي هذه الجهات مقابل تمثيلها بأن صورة في مجالس إدارة البنوك المشتركة وشركات الاستثمار ويستثني من ذلك المبالغ التي تصرف مقابل قيام الممثل بأعمال رئيس مجلس الإدارة التنفيذي أو عضو مجلس الإدارة المنتدب)

يتعين الالتزام بالقانون المشار إليه واتخاذ اللازم والإفادة .

رد الشركة

- تم مخاطبة الشركة القابضة للأدوية بموجب الخطاب الصادر برقم ١٧٨ بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٢ للإفادة بهذا الشأن

الملاحظة

- مازالت ملاحظتنا قائمه بشأن وجود اختلاف بين البيانات الواردة من الشئون الإدارية وبين ما تم إدراجه في القوائم المالية وتداخل حسابات الأجور النقدية للعاملين مع الرواتب المقطوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكذا تداخل مصاريف النقل والانتقالات لأعضاء مجلس الإدارة مع انتقالات العاملين بحساب المصروفات الإدارية والعمومية وذلك كما يلي :.
  - ظهرت الرواتب المقطوعة وبدلات حضور وانتقالات أعضاء مجلس الإدارة بقائمه الدخل في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بمبلغ ٣٠١ ألف جنيه في حين صحتها ٣٥٥ الف جنيه بفرق قدره نحو ٥٤ الف جنيه يتمثل ذلك فيما يلي :-
    - * لم يتضمن بيان الشؤون الاداريه قيمه مكافأة السيد الرئيس التنفيذي السابق والبالغة ١٨ ألف جنيه
    - * ظهر بند نقل وانتقالات مجلس الاداره ضمن مصروفات خدميه مشتراه (خدمات اداريه) بمبلغ ٤٠ ألف جنيه يتعين إدراجها ببند رواتب مقطوعة وبدلات مجلس الاداره بقائمه الدخل .
    - * ظهرت بدلات الحضور لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ ١٢,٥ ألف جنيه ضمن رواتب مقطوعة بالقوائم المالية في حين صحتها طبقا لبيان الشؤون الإدارية وعدد الجلسات الفعلية مبلغ ١٥ ألف جنيه
    - * ظهرت بدلات لجنة المراجعة لأعضاء مجلس الإدارة الممثلين باللجنة ضمن بدلات وأجور العاملين بمبلغ ١٢ ألف جنيه في حين يجب ادارجها برواتب مقطوعة وبدلات حضور وانتقال

يتعين دراسة ما سبق وأجراء التسويات اللازمة وإظهار حساب مكافآت رواتب وبدلات حضور وانتقال مجلس الإدارة واللجان المنبثقة في بنود مستقلة بالقوائم المالية .

رد الشركة

- تم عمل التسوية رقم (٤٠٠٣١٠) بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٣١

- فيما يخص إظهار حساب مكافآت رواتب وبدلات حضور وانتقال مجلس الإدارة واللجان المنبثقة فى بنود مستقلة بالقوائم المالية سيتم مراعاة ذلك مستقبلا

الملاحظة

- وافق مجلس الاداره رقم ٤٣٢ في ٢٠٢٢/١/١٥ علي اعتماد صرف بدل حضور وانتقال لاعضاء لجنه المراجعة المنبثقة من مجلس الاداره والتي تضم ٣ اعضاء من مجلس الاداره غير تنفيذيين وغير مستقلين بمبلغ نحو ١٥٠٠ جنيه بدل حضور ،٥٠٠ جنيه بدل انتقال دون موافقه الجمعيه العامه خاصه وانه لا يجوز لصاحب السلطه تحديد ميزه لنفسه وذلك بالمخالفه للماده رقم ٢١٦ من لائحه القانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١ وتعديلاتهما والتي (تقضي بأن الجمعيه العامه من اختصاصاتها تحديد مكافأة وبدلات اعضاء مجلس الاداره)

يتعين اتخاذ اللازم تجاه ما سبق والالتزام بالقانون المشار اليه وضرورة العرض علي الجمعية العامة للشركة لتحديد بدلات اللجنة المنبسقة من مجلس الادارة .

رد الشركة

- المادة رقم ٢١٦ من لائحة القانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١ وتعديلاتهما تتحدث عن تحديد مكافأة وبدلات أعضاء مجلس الإدارة وليس عن اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة ، ولما كانت لجنة المراجعة تفعيلا للباب الرابع من قواعد القيد والشطب الصادر عن هيئة الرقابة المالية والمختص بالحوكمة وحماية حقوق الأقلية حيث نصت المادة (٣٧) من قواعد القيد والشطب على تشكيل لجان المراجعة بالشركات المقيد لها أسهم أو شهادات إيداع مصرية فقد أعفت المادة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يقل رأس مالها المصدر والمدفوع عن ١٠٠ مليون جنيه من وجود لجنة للمراجعة بها ، إلا أن الشركة وامتثالا لمبادئ الحوكمة فقد اتبعت ما ورد في نص المادة المشار إليها بشأن تشكيل لجنة المراجعة واسترشدت بالدليل المصري لحوكمة الشركات – الإصدار الثالث – المحور الثالث: لجان مجلس الإدارة –لجنة المراجعة حيث تضمنت الفقرة التالية: فإن اللجنة تختار رئيسها ويتم الموافقة على تشكيلها ومعايير اختيار أعضائها وبرنامج عملها والمقابل المادي لأعضائها ورئيسها وتكليفها بأداء مهامها بموجب قرار يصدر من مجلس الإدارة.

الملاحظة

قائمة التدفقات النقدية

- أظهرت قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المالية الدورية المنتهية فى٢٠٢٢/٠٩/٣٠ عجز لصافي التدفقات النقدية بنحو ١٢,٩ مليون جنيه في مقابل فائض عن الفترة المثيلة في ٢٠٢١/٩/٣٠ بنحو ٩,٤ مليون جنيه بنقص قدره نحو٢٢,٣ مليون جنيه تبين بشأنها ما يلى:

- بلغ صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل عن الفترة المالية الدورية المنتهية فى٢٠٢٢/٠٩/٣٠ فائض بنحو٥٥٧,١ الف جنيه فى مقابل فائض عن ذات الفترة فى ٢٠٢١ بنحو ١٦,٣ مليون جنيه بنقص قدره نحو ١٥,٧ مليون جنيه نتيجة زيادة النقدية المسددة للمشتريات النقدية والموردين بنحو ٦٩,٧مليون جنيه فى ٢٠٢١/٩/٣٠ الى نحو ١٠٥ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ اي بزيادة عن الفترة السابقة في ٢٠٢١/٩/٣٠بنحو ٣٥,٣ مليون جنيه فى مقابل ارتفاع فى قيمة المتحصلات النقدية من العملاء والمبيعات النقدية من ١٢٣ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٩/٣٠ الى نحو ١٣٧ مليون جنيه فى

٢٠٢٢/٩/٣٠ اي بزيادة بنحو ١٤ مليون جنيه فقط، وهذا يدل علي وجود خلل واضحاً في سياسات إدارة النقدية بالشركة.

- انخفاض رصيد النقدية ما في حكمها اخر المدة في ٢٠٢٢/٩/٣٠ والبالغ نحو ٢٧,٣ مليون جنيه بنحو ٢٨ مليون جنيه عن الرصيد عن ذات الفترة المثيلة في ٢٠٢١/٩/٣٠ والبالغ نحو ٥٥,٨ مليون جنيه ،مما يؤدي لتعرض الشركة الى المزيد من الاعتماد علي السحب علي المكشوف في تمويل احتياجاتها ومن ثم تكبد المزيد من الفوائد التمويلية وانخفاض ربحية الشركة.

يتعين تدارك الأمر لتدعيم السيولة النقدية للشركة وتحسين إدارة النقدية وانشطة التشغيل بالشركة.

رد الشركة

- يرجع ذلك لظروف نقص السيولة بالسوق الذي اثر بشكل كبير على قيمة المبيعات وحركة التحصيل ، و زيادة النقدية المسددة للمشتريات النقدية والموردين عن الفترة السابقة في ٢٠٢١/٩/٣٠ بنحو ٣٥,٣ مليون جنيه لارتفاع أسعار سلاسل الإمداد وزيادة سعر صرف العملات وحرص الشركة على توفير الخامات والمستلزمات في التوقيت المناسب لعدم تعطل الإنتاج والمبيعات
- بلغ متوسط فترة التحصيل خلال العام الحالي إلى ٨١,٦ يوم مقابل ٩٠,٩ يوم عن الفترة المقارنة من العام السابق ومقابل ٨٩ يوم في ٢٠٢٢/٦/٣٠
- بلغ رصيد السحب على المكشوف في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ١٩ مليون جنيه مقابل ٢٧,٣ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بانخفاض قدره ٨,٣ مليون جنيه
- وتعمل الشركة جاهدة على تنشيط حركة التحصيل لتغطية السحب على المكشوف والوفاء بالتزامات الشركة تجاه العاملين والموردين والمقاولين والجهات السيادية

ملاحظات أخرى:

الملاحظة

- تبين قيام الشركه بادراج بعض توزيعات الارباح ضمن قائمه المركز المالي والتغيرات في حقوق الملكيه في ٢٠٢٢/٩/٣٠ (احتياطات وارباح مرحله ودائنو توزيعات) بالرغم من اعتماد تلك التوزيعات في الجمعية العمومية العامة بجلستها المنعقدة في ٢٠٢٢/١٠/١٠ مع ابقاء صافي ارباح السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بالمخالفة للقرارات والكتب الدورية الصادرة من الجهاز المركزي للمحاسبات ومعايير المحاسبة المصرية

يتعين الالتزام بالقرار المشار إليه ومراعاة اثر ذلك علي المساباات المختصة

رد الشركة

- تم اثبات توزيعات الارباح عن العام المالي المنتهي فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بعد صدور قرار الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٠ وقبل تاريخ اصدار القوائم المالية للمركز المالي عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ من مجلس الادارة فى ٢٠٢٢/١٠/٣١ وسيراعى ذلك مستقبلا

الملاحظة

- تبين وجود بعض التعديلات والتغيرات التي طرأت على مجلس الإدارة خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى تاريخه ولم يتم التأشير عليها على بيانات القيد بالسجل التجاري المستخرج والمعدل فى ٢٠٢٢/٦/٨ ،

٢٠٢٢/١١/١٣حتى تاريخه وذلك بالمخالفة لما ورد بالمادة (٦) من القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٦ بشأن السجل التجارى والتي"تقضى على أن يتم التأشير بالسجل التجاري بأ ي تغيير أو تعديل يطرأ على بيانات القيد خلال شهر من تاريخ الموافقة التى تستلزم ذلك" .

ومن تلك التغيرات ما يلي :

١- قرار مجلس الإدارة رقم ٤٢٨/٢ فى ٢٠٢٢/٨/٢ بانتخاب الرئيس التنفيذي للشركة بدلا من الرئيس التنفيذي السابق وبناء على خطاب الشركة القابضة للأدوية في ٢٠٢٢/٧/٢٨ بشأن استبدال ممثلهما في مجلس الإدارة

٢- مازال مدرج بالسجل بعض الأشخاص التي انتفي وجودهم وصفتهم بالشركة ومدرج لهم حق التوقيع على حسابات الشركة والشيكات واى محررات يتم التعامل معها

يتعين اتخاذ اللازم تجاه ما سبق والالتزام بالقانون المشار إليه وسرعة تعديل بيانات السجل التجارى حفاظا على حقوق الشركة .

رد الشركة

- بالنسبة للرئيس التنفيذي تم تعديل السجل التجاري بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٨
- بالنسبة لحق التوقيع تم الاعتماد من مجلس الإدارة بجلسته بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٤ وجاري التعديل بالسجل التجاري

الملاحظة

- لم نواف حتى تاريخه بآخر تحديث للهيكل التنظيمي للشركة طبقا لقرار السيد الدكتور الرئيس التنفيذي للشركة في ٢٠٢٢/١٠/١١ والخاص بتشكيل لجنة مراجعة وتحديث الهيكل التنظيمي للشركة .
- لم يتبين لنا مدى التزام الشركة بالمادة (٨٧) من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والخاص بشركات المساهمة والتي تقضى بأن تعد الشركة قائمة سنوية مفصله ومعتمدة من رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بأسماء رئيس وأعضاء هذا المجلس وصفاتهم وجنسياتهم على ان تحتفظ الشركة بصورة من هذه القائمة وترسل الأصل إلى الجهة الإدارية المختصة قبل أول يناير من كل سنة حيث لم نواف بها حتى تاريخه .

يتعين موافاتنا بالقائمة المشار إليها في ضوء القانون المشار إليه والإفادة .

رد الشركة

- بالنسبة للهيكل التنظيمي تم تفعيله على مستوى وظيفة رئيس قطاع وجاري التنسيق مع الشركة القابضة للادوية لتحديث الهيكل على مستوى مدير عام ومدير ادارة
- جارى انشاء إدارة للمراجعة الداخلية حيث وافق مجلس الإدارة بجلسته رقم ٤٣٤ بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٣١ على التعاقد مع السيد الاستاذ / أيمن ابراهيم نبيه لتولى الاشراف على إدارة المراجعة الداخلية بالشركة بناء على توصية لجنة المراجعة بجلستها رقم ٦ بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٣١ وبموجب القرار المشار إليه سيقوم سيادته بوضع تصور عن إنشاء إدارة المراجعة الداخلية بالشركة.
- جاري إعداد القائمة واعتمادها وإرسالها إلى الجهة الإدارية المختصة قبل اول يناير

الملاحظة

- مازالت ملاحظاتنا قائمه بشأن وجود اختلاف في بعض مواد النظام الأساسي للشركة وبين ما ورد ببعض مواد القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما وذلك كما يلي :.

- المادة (٥٦) من النظام الأساسي فقرة (١، ٤) والتي يقضيان بأنه يتم توزيع ربح قدره ٥ ٪ علي المساهمين من رأسمال الشركة تحسب علي أساس المدفوع من قيمة أسهمهم تخالف أحكام المواد (١٩٩/١٩٨) من القانون ولائحته التنفيذية اللذان يقضيان بأن يتم توزيع ربح لا يقل عن ٥ ٪ من رأس المال علي المساهمين والعاملين .
- المادة (٤٥) من النظام والتي تقضي بأن يجوز الاكتفاء بإرسال نسخة من الأوراق المبينة في الفقرة الأولي إلي كل مساهم بطريق البريد الموصي عليه من قبل تاريخ عقد الجمعية العامة (بأحدي وعشرون يوما) علي الأقل تخالف إحكام المادة ٢١٨ من اللائحة التنفيذية للقانون بان يكون الإرسال قبل تاريخ انعقاد الجمعية العامة بثلاثين يوما علي الأقل.

يتعين الالتزام بالقانون واللائحة التنفيذية المشار إليها والعرض علي الجمعية العامة

رد الشركة

- سيتم عمل دراسة واستطلاع رأي هيئة الاستثمار التي اعتمدت النظام الأساسي للشركة دون الاعتراض علي المادتين المشار إليهما، وإعداد مذكرة للعرض على مجلس الإدارة في ضوء ما ستسفر عنه تلك الدراسة تمهيدا للعرض على الجمعية العامة

الملاحظة

- مازالت ملاحظتنا قائمه بشأن عدم التزام الشركة ببعض المواد الواردة بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة وذلك كما يلي:.
- المادة (٤٢) الخاصة بمحاضر اجتماعات مجلس الإدارة المصدق عليها والتي تقضي (بأن تلتزم الشركة بالتقدم بكافة المستندات اللازمة للتصديق لدي الجهة الإدارية المختصة علي محاضر اجتماعاتها خلال خمس أيام عمل علي الأكثر من تاريخ الاجتماع) حيث تبين عدم التصديق حتى تاريخه علي جميع محاضر مجلس الإدارة من الجهة الإدارية المختصة سوي محضر واحد فقط رقم (٤٣٢) في ٢٠٢٠/١٠/١٥ .

يتعين الالتزام بالقواعد المشار إليها والإفادة

رد الشركة

- تم مراعاة ذلك اعتبارا من محضر رقم ٤٣٢ في ٢٠٢٢/١٠/١٥

الملاحظة

- مازالت ملاحظتنا قائمه بشأن عدم التزام الشركة ببعض قواعد الحوكمة الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦ بشأن إصدار الدليل المصري لحوكمة الشركات والخاصة بالبيئة الرقابية بالشركة ونظم الرقابة الداخلية حيث تبين ما يلي :.
- عدم وجود إدارة مراجعة داخلية طبقا للهيكل التنظيمي للشركة وذلك لتقييم مدي كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالشركة ثم رفع تقارير ها للجنة المرجعة أو مجلس الإدارة بكافة الملاحظات التي توصلت إليها وكذا تقييم مدي التزام جميع إدارات الشركة بتنفيذ أعمالها وتقييم كفاءة الإجراءات والسياسات الموضوعة بالشركة .
- كذا عدم وجود إدارة مخاطر بما يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وتكون لها اتصال مباشر مع المجلس و لجنة المراجعة نظرا لعدم وجود لجنة للمخاطر .

- عدم وجود إدارة الالتزام والحوكمة للتأكد من مدي التزام كافة العاملين بالشركة بالقوانين الملزمة والتعليمات الرقابية الصادرة ونظم وسياسات الحوكمة ، وقد جاء برد الشركه انها ستقوم باتخاذ اجراءات تطبيق الهيكل التنظيمي متضمنا انشاء اداره للمراجعه الداخليه والنظر في انشاء اداره مخاطر واداره للحوكمه الامر الذي لم يتم بعد حتي تاريخه .
- عدم وجود عضوين مستقلين علي الأقل من الأعضاء غير التنفيذيين ضمن تشكيل أعضاء مجلس الإدارة وكذا أعضاء اللجان المنبثقة بالشـــركة(إدارة المراجعة) ويمكن تعيينه كعضو من ذوي الخبرة طبقا للفقرة (٢/٢/١) (تشكيل مجلس الإدارة) ويشترط في العضو المستقل أنه من غير مساهمي الشركة وليس له مصلحة خاصة بالشركة ولا يمثل الملاك وتنحصر علاقته بالشركة في عضوية مجلس الإدارة فقط ولا يتقاضي أجر أو عمولات أو أتعاب باستثناء ما يتقاضاه مقابل عضويته بمجلس الإدارة

يتعين اتخاذ اللازم تجاه ما سبق والالتزام بقرار قواعد الحوكمة المشار إليه احكاما للرقابة والضبط الداخلي.

رد الشركة

- جاري إنشاء إدارة للمراجعة الداخلية حيث وافق مجلس الإدارة بجلسته رقم ٤٣٤ بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٣١ على التعاقد مع السيد الأستاذ / أيمن إبراهيم نبيه لتولي الإشراف علي إدارة المراجعة الداخلية بالشركة بناء على توصية لجنة المراجعة بجلستها رقم ٦ بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٣١ وبموجب القرار المشار إليه سيقوم سيادته بوضع تصور عن إنشاء إدارة المراجعة الداخلية بالشركة .
- البند ٣/٤/٢ إدارة المخاطر ، مجلس الإدارة مسئول بشكل عام عن إدارة المخاطر على النحو الذي يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وحجمها والسوق التي تعمل به ، وللشركة تأسيس إدارة مستقلة للمخاطر طبقا لاحتياجاتها وكذا ادارة التزام.
- بالنسبة لعدم وجود عضوين مستقلين علي الأقل من الأعضاء غير التنفيذيين ضمن تشكيل أعضاء مجلس الإدارة : سيتم عرض الموضوع على مجلس الادارة.

رئيس القطاع المالي

محاسب . طارق السيد علي